

وإذ تلاحظ أن جميع المشتركين قد أكدوا على ضرورة تعزيز الثقة في الأمم المتحدة وتعزيز الإدارة السياسية للدول الأعضاء كما تقدم تأييداً أكثر إيجابية للمنظمة ،

وإذ تؤكد من جديد ضرورة تأمين أرفع مستويات الكفاءة والمقدرة والنزاهة في تشغيل موظفي الأمانة العامة ، وأهمية تعيين الموظفين على أساس مبدأ التوزيع الجغرافي العادل ،

وإذ تلاحظ مع التقدير الجهود التي يبذلها الأمين العام ، بوصفه الموظف الإداري الأول للمنظمة لتحسين كفاءة الأمانة العامة وفعاليتها ،

وإذ تضع في اعتبارها أعمال الهيئات الفرعية ذات الصلة التابعة للجمعية العامة ،

وإذ تأخذ في اعتبارها تماماً الآراء التي تم الإعراب عنها أثناء الدورة الأربعين ،

١ - تعرب عن اقتناعها بأن زيادة الكفاءة في جميع النواحي ستزيد من تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تحقيق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة وتنفيذ مبادئه ؛

٢ - تقرر إنشاء فريق خبراء حكومي دولي رفيع المستوى لاستعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة ، لمدة عام واحد ، للاضطلاع ، بشكل يتفق اتفاقاً تاماً مع مبادئ وأحكام الميثاق ، بالمهمتين التاليتين :

(أ) إجراء استعراض دقيق للمسائل الإدارية والمالية في الأمم المتحدة بغية تحديد التدابير التي تزيد من تحسين كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة مما يسهم في تعزيز فعاليتها في معالجة المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية ؛

(ب) تقديم تقرير إلى الجمعية العامة يتضمن ملاحظات الفريق وتوصياته قبل افتتاح دورتها الحادية والأربعين ؛

٣ - ترجو من رئيس الجمعية العامة أن يقوم ، بالتشاور مع المجموعات الإقليمية ، بتعيين أعضاء فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى في أقرب وقت ممكن ، مع إيلاء الاعتبار الواجب للتشثيل الجغرافي العادل ؛

٤ - تقرر أن يتألف الفريق من ثمانية عشر عضواً وترجو من الأمين العام أن يعقد اجتماعاً للفريق في أقرب وقت ممكن لتمكينه من انتخاب أعضاء مكتبه ؛

٥ - ترجو من الأمين العام أن يزود الفريق بالموظفين اللازمين والخدمات الضرورية ؛

وإذ تشير إلى قرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠) المؤرخ في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٠ والذي قرر فيه المجلس ، في جملة أمور ، ألا يعترف بـ « القانون الأساسي » ، وطلب إلى جميع الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس أن تسحب هذه البعثات من المدينة المقدسة ،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام المؤرخ في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥^(٨٦) ،

١ - تقرر أن قرار إسرائيل فرض قوانينها وولايتها وإدارتها على مدينة القدس الشريف قرار غير قانوني ومن ثم فهو باطل ولاغ و ليست له أية شرعية على الإطلاق ؛

٢ - تشجب ما قامت به بعض الدول من نقل بعثاتها الدبلوماسية إلى القدس ، منتهكة بذلك قرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠) ورفضها الامتثال لأحكام القرار المذكور ؛

٣ - تطلب مرة أخرى إلى تلك الدول أن تلتزم بأحكام قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة لميثاق الأمم المتحدة ؛

٤ - ترجو من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ١١٨

١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥

٢٣٧/٤٠ - استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ،

وإذ تسلم بأن المنظمة تقوم على أساس مبدأ تساوي جميع أعضائها في السيادة ،

وإذ تضع في اعتبارها الدور الحيوي للأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين وفي تعزيز التنمية والتعاون الدولي ،

واقتراناً منها بأن تحسين كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة يمكن أن يساعدها في تحقيق مقاصد الميثاق وتنفيذ مبادئه ،

وإذ تضع في اعتبارها التأييد الإجماعي للأمم المتحدة الذي أعرب عنه رؤساء الدول أو الحكومات أو مبعوثوهم الخاصون ، ومثلوا الدول الأعضاء أثناء الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة ،

٦ - ترجو أيضاً من الأمين العام أن يقدم مساعدة كاملة للفريق وخصوصاً عن طريق عرض آرائه ، وتقديم المعلومات اللازمة لإجراء الاستعراض ؛

٧ - تدعو الهيئات الفرعية ذات الصلة التابعة للجمعية العامة إلى أن تقدم إلى الفريق ، عن طريق رؤسائها ، المعلومات والتعليقات فيما يتعلق بالشؤون المتصلة بأعمالها ؛

٨ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والأربعين بنداً معنوناً « استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة : تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة » .

الجلسة العامة ١٢١

١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥

*

* *

وبعد ذلك ، أبلغ رئيس الجمعية العامة الأمين العام^(١٠٨) أنه ، وفقاً للفقرة ٣ من القرار أعلاه ، قام بتعيين الأشخاص الثمانية عشر التالية أسماؤهم أعضاء في فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى :

السيد مارك آلن (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية) ،

السيد موريس برتراند (فرنسا) ،

السيد بي جيلونغ (الصين) ،

السيد فاسيلي ستانوفتش سافرونشوك (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) ،

السيد إدواردو أو . سانو (نيجيريا) ،

السيد شيزوو سايتو (اليابان) ،

السيد خوسيه س . سورزانو (الولايات المتحدة الأمريكية) ،

السيد ديفيد سيلفيرا داموتا (البرازيل) ،

السيد لوسيو غارسيا دل سولار (الأرجنتين) ،

السيد إيتياك غولوب (يوغوسلافيا) ،

السيد توم فرالسن (النرويج) ،

السيد ناتاراجان كريشنان (الهند) ،

السيد هوغو ب . مارغين (المكسيك) ،

السيد إليك ماشينغايدزي (زيمبابوي) ،

السيد كيشور محبوباني (سنغافورة) ،

السيد فخر الدين محمد (السودان) ،

السيد ندام نجويا (الكاميرون) ،

السيد العياشي ياكور (الجزائر) .